مجلة العلوم التربوية والنفسية

جامعة القصيم، المجلد (١٢)، العدد (٣)، ص ص ١١٢٤ – ١١٤٧، (رجب ١٤٤٠هـ/ مارس ٢٠١٩م)

مدى الوعي بحقوق المعاقين لدى العاملين في الإعلام في المملكة العربية السعودية

د. خالد عبدالرحمن عرب

قسم التربية الخاصة، كلية التربية، جامعة المجمعة

المستخلص: هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن مدى الوعي بحقوق المعاقين لدى العاملين في الإعلام في المملكة العربية السعودية، وطبقت على عينة ملائمة مكونة من (٨٤) إعلامياً يعملون في مؤسسة الإذاعة والتلفزيون، والصحف الوطنية واليومية. وطورت استبانة لقياس حقوق رعاية المعاقين مكونة من (٣٦) فقرة موزعة بالتساوي على ثلاث مجالات: الرعاية الصحية، والرعاية الاجتماعية، والرعاية الثقافية، واستخرجت دلالات صدق وثبات مقبولة لها. وأظهرت نتائج الدراسة أن درجة الوعي بحقوق المعاقين لدى العاملين في الإعلام بالمملكة العربية السعودية كانت متوسطة، وجاء مجال حقوق الرعاية الثقافية بالرتبة الأولى يليه جاء مجال حقوق الرعاية الاجتماعية وفي الرتبة الأخيرة مجال حقوق الرعاية الصحية. كما بينت النتائج كذلك عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (α=٠,٠٥) في درجة الوعي بحقوق المعاقين لدى الإعلاميين في المملكة العربية السعودية تعزى لمتغيرات الجنس، ومكان العمل، وسنوات الخدمة والالتزام بالعمل الإعلامي.

الكلمات المفتاحية: الوعي بحقوق المعاقين، العاملين في الإعلام، المملكة العربية السعودية.

The extent of awareness of the rights of disabilities among media workers in Saudi Arabia.

D. Khaled Abdulrahman Arab

Department of Special Education, Faculty of Education, Majma'a University

Abstract: This study aimed to reveal the extent of awareness of the rights of the disabled among media workers in Saudi Arabia and applied to the appropriate sample of 84 in the media working in radio and television institution, the national daily newspapers. And developed a questionnaire to measure the care of disabled rights consisting of 36 items distributed evenly on three fields: health care, social welfare, cultural and care, and extracted indications accepted reliability and validity. The study results showed that the degree of awareness of the rights of the disabled among media workers in Saudi Arabia were the intermediate and came the field of cultural rights of the first rank of the field followed care of social welfare rights and ranks last in health care rights. The results also showed that there were no significant differences at the level of ($0.05 = \alpha$) in the degree of awareness of the rights of the disabled to the media in Saudi Arabia due to the variables of gender, place of work, and years of service and commitment to work the media.

Keywords: awareness, rights of disabilities, media workers in Saudi Arabia

خلفية الدراسة ومشكلتها

تستند حقوق المعوقين بشكل رئيس إلى مبادئ حقوق الإنسان التي تضمن المساواة بين البشر كافة، ويعد مبدأ عدم التمييز بمثابة الضمانة الأساسية لتمتع كافة البشر بالحقوق والحريات المنصوص عليها في المواثيق والاتفاقيات الدولية؛ وعليه فإن المعوقين كغيرهم لهم حق التمتع بكافة الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تنص عليها الاتفاقيات الدولية.

لقد اظهر المجتمع الدولي اهتماما خاصا بالإعاقة، وهناك اعتراف دولي كبير وتركيز على قيم العدل والمساواة خاصة في الدمج المجتمعي واحتلال الوظائف. (Bickenbach, 2012)

وهذا ما أكده الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام ١٩٤٨، والذي قدم بعداً دوليا لرعاية المعاقين، وتلاه بعد ذلك إعلان حقوق الطفل عام ١٩٥٩ الذي ساوى بين جميع الأطفال، منوها إلى حماية الأطفال من كل ما يمنع تقدمهم نحو حقوقهم، بالإضافة إلى توفير العناية الصحية وخدمات التربية الخاصة حسب ما تتطلبه حالات الأطفال المصابين بالعجز الناتج عن إعاقة، ولقد وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على الإعلان الخاص بحقوق المعوقين في عام١٩٧٥، بالإضافة إلى عدة قرارات أخرى صدرت عن بعض المنظمات الدولية كاليونيسيف واليونسكو. (Standing Senate Committee on Human Rights, 2012)

وتركز المواثيق الدولية المعلنة عن الهيئات والمنظمات المهتمة بهذا المجال على أهمية تمتع المعاق بحقه في الحصول على العناية الصحية اللازمة، والتعليم المعدل، وتوفير التسهيلات التي تدعمه في تسيير أموره الخاصة، ويجب الانتباه أن قوة هذه التشريعات والأنظمة لا تكمن في اصدارها فقط، بل في تطبيقها على أرض الواقع.(Canadian Teachers' Federation, 2012)

ولقد كانت اخر القرارات الدولية بتاريخ ١٣ كانون الأول من العام ٢٠٠٦ حول قانون "حقوق المعاقين" والتي نشرت بوسائل الإعلام والتي تم اقرارها والتصديق عليها والتسجيل فيها بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٦١/٦١١.(Rangita, 2008)

اما محليا فقد صدر نظام رعاية المعوقين في المملكة العربية السعودية بموجب المرسوم الملكي رقم (م ٣٧) وتاريخ ١٤٢١/٩/٢٣هـ القاضي بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم ٢٢٤ وتاريخ ١٤٢١/٩/١٥ هـ ولقد ركز هذا النظام على حقوق المعاقين في مجالات كثيرة من اهمها: الحقوق الصحية، والاجتماعية، والثقافية، والإعلامية.

ومن أهم أمثلة الحقوق الصحية التي تم ذكرها؛ تقديم الخدمات الوقائية والعلاجية والتأهيلية، وإجراء الفحوصات والتحليلات المخبرية، والكشف المبكر عن الأمراض أو الإصابات، والعمل على الارتقاء بالرعاية الصحية العامة للمعاقين.

أما في المجالات أو الحقوق الاجتماعية فتشمل تلك البرامج التي تسهم في تنمية قدرات المعاق، وتحقيق اندماجه في مختلف نواحي الحياة العامة، وتقليل الآثار السلبية للإعاقة.

أما في الحقوق الثقافية؛ فشملت الاستفادة من المرافق الثقافية وتمكين المعاق من المشاركة في الفعاليات الثقافية المختلفة داخلياً وخارجياً بما يتناسب مع قدراته.

أما الحقوق او المجالات الإعلامية فركزت على قيام وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة بالتعريف بالإعاقة وأنواعها وكيفية اكتشافها وتعزيز مكانة المعاقين في المجتمع والتعريف بحقوقهم واحتياجاتهم وقدراتهم وإسهاماتهم في خدمة المجتمع، وتخصيص برامج موجهة لهم تسهل لهم التعايش والاندماج، بالإضافة إلى حث المؤسسات والافراد على تقديم الدعم المادي والمعنوي لهم وتشجيع العمل التطوعي لخدمتهم. (نظام رعاية المعوقين في المملكة العربية السعودية، ١٤٢١)

ومن هنا تنبع ايجابية وأهمية وعي الإعلاميين بحقوق المعاقين في المناحي المختلفة حيث أن وسائل الإعلام هي الاداة الفعالة لتحقيق هذا الهدف، وذلك من خلال وضع استراتيجية إعلامية واضحة؛ لتغير اتجاهات وسلوكيات الناس تجاه الإعاقة، وتعبئة القدرات المحلية والدولية لمواجهة هذه المشكلة، والتركيز على دعم المراكز الإعلامية لرفع كفاءتها التنفيذية في القيام بنشر الوعي، والإدراك الموضوعي لمشكلات الإعاقة والمعاقين بين ابناء المجتمع بشكل عام ولدى المعاقين وآسرهم ايضا كجزء من هذا المجتمع، بالإضافة إلى دفع الاهتمام بقضايا الإعاقة بأبعادها المختلفة، والتركيز على الارتباط الوثيق بين مشكلة المعاقين وتنمية الموارد البشرية كوسيلة وغاية للتنمية المستدامة.(Rao, 2010)

إن تغطية واهتمام الإعلاميين بموضوعات المعاقين يلعب دوراً مهما في حياتهم، ويؤثر على شخصياتهم وحالاتهم النفسية، كما أنها تساعدهم على الاندماج في مجتمعهم، والخروج من عزلتهم واكتئابهم، بالإضافة إلى مساعدتهم على إنشاء علاقات صحية مع الآخرين. (scobar-Chaves & Anderson, 2008)

وعلى الرغم من قدرة وسائل الإعلام في الدول العربية على تغيير اتجاهات أفراد المجتمع نحو قضية ما، إلا أنها لم تقم بدورها بشكل كبير في تحسين صورة ذوي الاحتياجات الخاصة لدى جمهور المهتمين والمتابعين لوسائل الاعلام. (أحمد، ٢٠٠٦)

ويبرز دور وتأثير وسائل الإعلام من خلال تخصيص مساحات اكبر في إذاعاتها، وقنواتها التليفزيونية، وصحفها المختلفة لتكوين رأي عام مساند لقضية المعاقين وحقوقهم، ومن الامثلة البارزة على ذلك ما حدث في دولة " كندا"؛ حيث استخدمت وسائل الإعلام في التأثير على الرأي العام، عندما حاولت مجموعة الدفاع عن المعاقين الاستفادة من تيارات التغير في المجتمع نحو المعاقين سواء على المستوى الرسمي أو الشعبي، وبدأت منظمات الدفاع عن حقوقهم تعد بشكل منتظم نشرات صحفية، وتنظم مقابلات في وسائل الإعلام لتوضيح موقفها من القضايا الخلافية، والضغط لتصوير المعاقين في صورة إيجابية، وبشكل يظهرهم كأفراد عاديين في المجتمع.(Khoshgooyanfard, 2011)

واظهرت الجمعيات الخاصة بذوي الاحتياجات الخاصة في دولة "النرويج" استثمار رائعا لعلاقتها مع الصحافة والتلفزيون، لكي تشجع الحكومة على مضاعفة مسؤولياتها نحوهم، فمثلا قامت ثلاث جمعيات بالتشارك معا لتمويل حملة اعلامية تليفزيونية كبيرة ورصد لها ١٢ مليون دولار، تحت عنوان حياة جديدة " New Life" واستثمرت المبالغ المالية التي تم جمعها نتيجة هذه الحملة الإعلامية في دعم المشاريع التي تمد المعاقين بالخدمات في الدول النامية، وهي تهدف بذلك إلى مد يد العون لهذه الدول لكي تتوفر فيها خدمات إعادة تأهيل المعاقين، بالإضافة إلى تركيز هذه الحملة على قضايا حقوق المعاقين في هذه الدول.(Lucas, 2009)

ولعل ضعف الوعي المعرفي بمفهوم الإعاقة وطبيعة المعاقين عند الكثير من أفراد المجتمع، وأن المعاق بنظرهم هو إنسان مريض وسلبي وعالة على أسرته ويستحق التعاطف والشفقة، كل هذا جعل الصورة تنتقل تلقائيا إلى وسائل الإعلام والإعلاميين، ذلكم أن الإعلاميين هم في النهاية جزء من المجتمع ويتفاعلون مع أفراده ومؤسساته وقضاياه كما يتفاعل اي شخص آخر، بالتالي ليس كل أعلامي أو صحفي لديه المعرفة العلمية الكافية حول مفهوم الإعاقة أو قضايا المعاقين ومن هنا جاء التركيز على مدى وعي العاملين في الإعلام بحقوق المعاقين. (القحص، ٢٠٠٧)

مشكلة الدراسة

إن رعاية المعوقين والاهتمام بحقوقهم تشكل إحدى أولويات الدول والمنظمات المعاصرة وهي انعكاس ودليل على تطور حضارات الأمم وتقدمها، وعلى الرغم من الجهود الكبيرة التي تقدمها وسائل الإعلام في المملكة العربية السعودية في تناول قضايا المعاقين؛ إلا أننا نجد أن ما يقدم من قبل العاملين في الإعلام يرتكز على زوايا وجوانب محدودة من أبرزها: الجوانب الصحية، والحوادث، وتقديم الدعم المادي

للمعاقين، في حين أن الكثير من القضايا الإنسانية والحقوقية الملحة هي أصلا حقا مكتسبا للمعاقين لم يتم التطرق اليها بشكل كاف في الأعلام.

فلقد ذكر (الخميس، صلوي، ٢٠٠٧) نقلا عن (Levine) بعض المشاكل التي تواجهها التغطية الإعلامية لقضايا الإعاقة؛ كمشكلة النقص في مصادر المعلومات التي تتحدث باسم حقوق المعاقين مثلا، أما دراسة (اتحاد الاذاعة والتلفزيون،١٩٩٣) فقد خرجت الدراسة بمجموعه من النتائج أهمها أن نسبة ٦٨ % من افراد العينة تقول أن البرامج التليفزيونية لا تتعرض لمشاكلهم، وفي دراسة لأولان وكيم(Olan & Kim,1994) أن التصوير الايجابي للمعاقين على شاشة التليفزيون يساعد على اكتساب مزيد من الفهم لقضاياهم والتعاطف معهم، والإعجاب بهم، ومن ثم يمكن أن يترك أثرا في الارتياح للتعامل معهم في الحياة اليومية.

أما دراسة كارين (Karen,1997) فخلصت إلى أن احتياجات المعاقين من البرامج، والمواد التي تقدم لهم يجب أن تراعي الاختلاف في الخبرات الخاصة بهم، وتحترم قدراتهم ووجهات نظرهم.

كما اشار (القرني،٢٠٠٧) إلى دراسة المقوشي والتي أجرها عام ١٩٩٦ في التغطيات الصحافية لقضايا الإعاقة في المملكة العربية السعودية إلى أن قضية العلاج هي الموضوع الذي تصدر باقي الموضوعات الأخرى، ثم جاء البعد الإعلامي للإعاقة ثانيا، والأبحاث والدراسات ثالثا.

إن وعي الإعلاميين بحقوق المعاقين بشكل أكبر يبنى عليه الكثير في الحركة الإعلامية الفاعلة على مستوى المملكة لما للإعلاميين من تأثير كبير في قيادة دفة وسائل الإعلام.

كل هذا شجع الباحث للتصدي من خلال دراسته لمعرفة درجة وعي الإعلاميين بحقوق المعاقين في المملكة العربية السعودية وانبثق عن دراسته التساؤلين الآتيين واللذان تكمن بهما مشكلة الدراسة:

- ما درجة الوعي بحقوق المعاقين لدى العاملين في الإعلام بالمملكة العربية السعودية؟
- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (α=٠,٠٥) في درجة الوعي بحقوق المعاقين لدى الإعلاميين في المملكة العربية السعودية تعزى لمتغيرات الجنس، ومكان العمل، وسنوات الخدمة والالتزام بالعمل الإعلامي؟

أهداف الدراسة

يهدف البحث الحالي إلى:

- تحديد درجة الوعي بحقوق المعاقين لدى الإعلاميين في المملكة العربية السعودية.

- الكشف عن الاختلاف في التقديرات التقويمية لدرجة الوعي بحقوق المعاقين لدى الإعلاميين في المملكة العربية السعودية تعزى للمتغيرات التالية: الجنس، عدد سنوات الخدمة، مكان العمل، الالتزام بالعمل الإعلامي.

أهمية الدراسة

تتحدد أهمية الدراسة الحالية من خلال تناولها لفئة العاملين في الإعلام ومدى وعيهم بحقوق المعاقين، ومعظم الدراسات في مجال علاقة الإعلام بالإعاقة تناولت صورة المعاقين في الإعلام ولم يقع بين يدي الباحث أي دراسة في الوطن العربي تهتم بمدى وعي الإعلاميين العاملين في المؤسسات الإعلامية المختلفة بحقوق المعاقين، وتكمن أهمية البحث الحالي في النقاط التالية:

أولاً: الأهمية النظرية

- تشخيص الواقع الإعلامي من خلال تسليط الضوء على درجة وعي الإعلاميين أو العاملين في الإعلام فيما يتعلق بحقوق المعاقين.
- معرفة وزارة الثقافة بدرجة وعي الإعلاميين بحقوق المعاقين وبالتالي بناء الخطط المستقبلية لتطوير هذا الوعي.
- الكشف عن محتويات الوعي الحقوقي لدى العاملين في الإعلام في مجال الإعاقة، ورصد وتشخيص توجهات هذا الوعي.

ثانياً: الأهمية التطبيقية

- الكشف عن الدور الذي يلعبه الإعلاميون في تشكيل القيم والاتجاهات، مما يساعد القائمين على وضع السياسات والخطط المستقبلية.
- يقدم البحث أداة (استبانة) تشتمل على مجموعة من الفقرات التي تتناول مجموعة العبارات والمعلومات والقيم والمهارات الخاصة بحقوق المعاق والتي يمكن أن يستفيد منها المهتمون بالأعلام وبحقوق المعاقين.
- هذا البحث قد يحث باحثين آخرين إلى دراسة وعي فئة أخرى بحقوق المعاقين وإجراء المقارنات العلمية المنطقية بين الفئات المختلفة.

مصطلحات البحث

١. الوعي بحقوق المعاقين

يقصد بالوعي إدراك المرء لذاته واحواله وافعاله وما يحيط به من أحداث، أما الوعي الحقوقي فهو الثراء المعرفي عن الحقوق وكيفية حمايتها وممارستها والقيام بها. (احمد،١٩٩٢)

ويعرف الباحث وعي الإعلاميين بحقوق المعاقين إجرائيا بأنه مفهوم يشمل إدراك كل ما يتعلق بحقوق الرعاية الصحية والاجتماعية والثقافية للمعاقين في المملكة العربية السعودية، وإجرائيا يقاس وعي الإعلاميين في هذه الدراسة بالدرجة التي يحصل عليها الإعلامي من خلال تحليل نتائج استجابة العينة على فقرات وابعاد أداة الدراسة والتي أعدها الباحث.

٢. العاملين في الإعلام

الإعلام هو كل جهد فكري أو عملي يقوم به شخص أو مؤسسة أو جماعة بقصد حمل مضمون معين إلى طرف آخر بشكل مباشر أو غير مباشر عبر وسيلة إعلام بغية التأثير. (الساداتي، ١٤١٨)

وهناك من يرى أن الإعلام "هو تزويد الناس بالمعلومات الصحيحة والحقائق الصادقة بقصد معاونتهم على تكوين الرأي السليم إزاء مشكلة من المشاكل أو مسألة عامة. (بدر،١٩٨٢)

أما وسائل الإعلام فهي جميع الوسائل والأدوات التي تنقل إلى الجماهير ما يجري من حولها عن طريقة السمع والبصر، كالمذياع، والتلفاز، والصحف والمجلات الورقية والالكترونية، والكتب، ووسائل التواصل الاجتماعي؛ وهي من أهم المؤسسات المرجعية التي تؤثر في شخصية، وقيم، وأفكار، وممارسات الأفراد. (الحسن، ١٩٩٨)

وإجرائياً يقصد بالعاملين في الإعلام هم الأشخاص الذين يزاولون عمل الإعلام في وسائل الإعلام السابقة الذكر في المملكة العربية السعودية.

الدراسات السابقة

إن معظم الدراسات التي تناولت العلاقة بين الإعلام والمعاقين كان جل تركيزها ينصب على إعلام المجتمع وتوعيته بقضايا الإعاقة كحالات فردية أو قضايا محدودة، ويندر إلى حد كبير في –حد علم الباحث وبحثه في الأدب–وجود دراسات تتناول مدى وعي العاملين بالإعلام بحقوق المعاقين وحاجاتهم.

ونظراً لندرة الدراسات في العالم العربي فضلا عن الغربي حاول الباحث الاستعانة بالدراسات التالية والتي تلامس الهدف من هذا الدراسة وهو ما استطاع الحصول عليه من خلال مراجعة الأدب التربوي في هذا المجال.

ويمكن التقدمة للدراسات من خلال استعراض التقرير النهائي للقاء الخبراء الدوليين في مجال وسائل الإعلام والإعاقة في موسكو عام ٢٠٠٢؛ حيث نجد أن هذا التقرير قد كشف عن عدة أمور لا بد من تطويرها والاستفادة منها في وسائل الإعلام عند تقديم الإعاقة على أنها تنوع طبيعي ومقبول في المجتمع، بالإضافة إلى ضرورة العمل على زيادة تمثيل المعاقين في المجتمع، وفي نفس الوقت تحسين صورتهم في

وسائل الإعلام من خلال تحسين الرسائل التي تنقل وتعكس القبول المتنامي للإعاقة من قبل الإعلاميين على أنها حق إنساني وتغيير اجتماعي.

وذكر (الخميس، صلوي، ٢٠٠٧) نقلا عن ليفين (Levine,1998) بعض المشاكل التي تواجهها التغطية الإعلامية لقضايا الإعاقة؛ كمشكلة النقص في مصادر المعلومات التي تتحدث باسم حقوق المعاقين مثلا، فالمراسلون والإعلاميون في الغالب يطلبون المعلومات من مقدمي الخدمات أو من المنظمات الوطنية التي تدار من قبل أشخاص لا يعانون من الإعاقة، ونادرا ما يرجعون إلى استشارة الخبراء الذين يعانون من الإعاقة، وهذا الأسلوب المتبع من الصحفيين والإعلاميين لا يؤدي إلى عدم الدقة ودعم النظرة السلبية فحسب؛ لكنه أيضا يسلب جماهير وسائل الإعلام بعدا مهما في النظر إلى المعاقين وكأنهم غير قادرين على التعبير عن أنفسهم.

أما الدراسات التي اقتربت من عنوان الدراسة الحالية أو مضامينها فقليلة جدا وسيتم ذكرها بشكل تسلسلي.

ففي دراسة اتحاد الاذاعة والتليفزيون المصري (اتحاد الاذاعة والتلفزيون،١٩٩٣) والتي كانت بعنوان تقييم برامج المعاقين بالإذاعة والتلفزيون فقد استهدفت تقييم برامج الإذاعة والتلفزيون، من وجهة نظر المعاقين والمشرفين عليهم في الدور والمؤسسات التعليمية، بهدف التعرف على أفكارهم، ومتطلباتهم لتقديم خدمة إعلامية تلائم ظروفهم، والتخطيط لبرامج جديدة تساهم في كسر الحاجز النفسي بينهم وبين الاسوياء، وطبقت الدراسة على عينة عشوائية شملت ٥٠٠ فرد معاق، في خمس محافظات هي: القاهرة ، الاسكندرية، بني سويف، أسيوط، والغربية، باستخدام استبيان بالمقابلة، كما شملت الدراسة عينة من ١٠٠ مشرف من المؤسسات الخاصة برعاية المعاقين . وخرجت الدراسة بمجموعة من النتائج أهمها أن نسبة ٦٨ % من أفراد العينة تقول أن البرامج التليفزيونية لا تتعرض لمشاكلهم، وأن البرامج المخصصة لهم إن وجدت لا تتناول المشاكل الفعلية والحقيقية لهم وذلك بنسبة ٤٦,٥٪ من أفراد العينة، كما أظهرت الدراسة أيضا عدم رضا المشرفين على المعاقين في معالجة البرامج في الإذاعة، والتلفزيون لمشاكل الإعاقة، وحددوا عدداً من المشكلات التي يجب التركيز عليها، مثل: التعليم، العمل، المواصلات، سوء معاملة المعاق، وضرورة وجود استثناءات له.

وفي دراسة أخرى لأولان وكيم(Olan & Kim,1994) والتي كانت بعنوان : ردود الأفعال نحو المعاقين" الاتصال الشخصي مقابل التصوير التلفزيوني للمعاقين"؛ استهدفت الدراسة التعرف على العلاقة بين الاتصال الشخصي، ومشاهدة التصوير التلفزيوني للمعاقين، وردود أفعال الجمهور نحوهم،

وذلك بالتطبيق على عينة من الجمهور الامريكي، وطبقت الدراسة من خلال استخدام الاستقصاء الهاتفي، وخرجت بمجموعة من النتائج أهمها: أن التصوير الايجابي للمعاقين على شاشة التليفزيون يساعد على اكتساب مزيد من الفهم لقضاياهم والتعاطف معهم، والإعجاب بهم، ومن ثم يمكن أن يترك أثرا في الارتياح للتعامل معهم في الحياة اليومية.

أما دراسة كارين (Karen,1997) والتي كانت بعنوان : "صورة المعاقين ووسائل الإعلام"، فقد تناولت هذه الدراسة الاتجاه السائد في تصوير وسائل الإعلام البريطانية للمعاقين، وذلك من خلال دراسة اتجاهات ومدركات المعاقين لما يقدم في المذياع، والتلفزيون من برامج ومواد تتناول موضوعات خاصة بالإعاقة، وكذلك الصورة التي يظهر بها المعاقون، وذلك بهدف معرفة احتياجاتهم من هذه البرامج أو المواد، وقد طبقت الدراسة باستخدام ٣٣ مجموعة نقاشية، أجاب ١٨٤ فردا منهم على استبيان، وشملت العينة قطاعا عريضا من المعاقين، وزعوا بناء على عاملي السن والنوع؛ وقد اظهرت الدراسة مجموعة من النتائج منها انتقاد المعاقين لصورتهم المقدمة في الاذاعة والتلفزيون خاصة بالنسبة للمواد الدرامية التي رأوا أنها تقرن الإعاقة بمشاعر الحزن، والغضب، كما انهم يستخدمون صور المعاق الذي يستخدم الكرسي المتحرك كنموذج للإعاقة في أي عمل درامي، أو أنهم يظهرون المعاقين أحيانا كمجرمين أو يشكلون تهديداً على حياة الاخرين، كما انهم يرون أن المواد التسجيلية، والإخبارية، وبرامج الإعلانات؛ تصورهم على انهم يحتاجون للمساعدة دائما، ويعتمدون على الآخرين في ذلك. كما اقترن تصوير الإعاقة العقلية بالعنف وإثارة مخاوف الناس. وخلصت الدراسة إلى أن احتياجات المعاقين من البرامج، والمواد التي تقدم لهم بأنها يجب أن تراعي الاختلاف في الخبرات الخاصة بهم، وتحترم قدراتهم ووجهات نظرهم.

وأشار (الخميس، صلوي، ٢٠٠٧) إلى دراسة رانسوم (Ransom, ٢٠٠٢) التي تطرقت فيها للوسائل الإعلامية المخصصة ومنها دراسة حصرت الدوريات الصحفية للمعاقين، إذ حاولت التعرف على خصائص هذه الدوريات في الولايات المتحدة الأمريكية، ووجدت الدراسة أن هناك ١٣١ دورية في الولايات المتحدة تعنى بشؤون الإعاقة، وقد وجدت الباحثة أن الدوريات التي تم حصرها تقع تحت ما سمي بنموذج الحقوق المدنية لتغطية الإعاقة، وقد أجرت الباحثة مقابلات مع صحفيين ومسؤولي تحرير هذه الدوريات ووزعتهم إلى ثلاث مجموعات:

المجموعة الأولى: تقع تحت تصنيف ما سمي بنموذج الناشط أو السياسي ويقع تحت هذا النموذج رؤساء تحرير الدوريات الذين تنطبق عليهم الشروط التالية: أن يعبر المحرر عن رغبته في تغير مواقف

المجتمع عن الإعاقة، أن يتحدث المحرر عن الإعاقة في إطار الحقوق المدنية أو بمصطلح جماعات الأقلية، أن يهتم المحرر بقضايا الاختلاف ويربط بين مبادئ الجماعات الأخرى والإعاقة، أن يدعم المحرر التحرك نحو المطالبة بحقوق المعاقين أو مجتمع المعاقين ويرى أن دوريته تقوم بدور في هذا المجال.

المجموعة الثانية: تقع تحت تصنيف ما سمي بنموذج التذويب في المجتمع ويقع تحت هذا التصنيف رؤساء التحرير الذين تنطبق عليهم الشروط التالية: إجابات المحرر على المقابلة أو الاستبيان تشير إلى الرغبة في التدريب أو التشجيع على توظيف الأشخاص الذين لديهم إعاقات، يستهدف هؤلاء المحررون الأشخاص غير المعاقين، قد يقر المحرر أو لا يقر بقضايا الاختلاف والتنوع في مجال المطالبة بحقوق المعاقين ومجتمع الإعاقة لكنه من غير المحتمل أن ينظر إلى دوره على هذه الأفكار.

المجموعة الثالثة: تقع تحت تصنيف ما سمي بنموذج الاهتمامات الخاصة ويقع تحت هذا التصنيف رؤساء التحرير الذين تنطبق عليهم الشروط التالية: يصف المحرر الغرض الأساس من دوريته أو مجلته بأنه خدمة لاهتمام أو لحاجة محددة، مثل توفير لعبة الجولف للأشخاص مبتوري الأطراف، يصف المحرر الإعاقة على أنها امر عارض، قبوله للإعلانات التي لها علاقة باهتمامات خاصة للمعاقين مثل السفر والرحلات.

وقد كشفت هذه الدراسة أن ثلث رؤساء التحرير الذين تمت مقابلتهم وعددهم١٢ شخصا كانوا ضمن المجموعة الأولى، وثلثهم الاخر أيضا كان ضمن المجموعة الثانية، في حين أنه لم يدخل تحت تصنيف المجموعة الثالثة سوى شخص واحد، أما الثلاثة الباقين فلم يستطع الباحث تصنيفهم.

كما أشار (القرني،٢٠٠٧) إلى دراسة (Haller,1994) والتي هدفت إلى تحليل مضمون على تسع صحف يومية كبرى إضافة إلى ثلاث مجلات إخبارية أسبوعية في الولايات المتحدة الأمريكية للتعرف على تغطيتها الصحافية لقانون "الأمريكيون والإعاقة" خلال الفترة من ١٩٨٨ الى ١٩٩٣م. وركزت معظم التغطيات لهذا القانون على ثلاث مسائل هي التعديلات البيئية العمرانية (٢٦٪)، ومكافحة التمييز لشرائح المعاقين (٢٢٪)، وإتاحة فرص العمل (١٨٪). وفيما يتعلق باعتماد هذه الصحف والمجلات على مصادر معلومات عن القانون أو ردود الفعل، أوضحت الدراسة أن ٣٥٪ جاءت من مؤسسات وجماعات تمثل ذوي الاحتياجات الخاصة، و٣٠٪ لأشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة بصفتهم الفردية.

كما اشار (القرني،٢٠٠٧) إلى دراسة المقوشي والتي أجرها عام ١٩٩٦ في التغطيات الصحافية لقضايا الإعاقة في المملكة العربية السعودية إلى أن قضية العلاج هي الموضوع الذي تصدر باقي

الموضوعات الأخرى، ثم جاء البعد الإعلامي للإعاقة ثانيا، والأبحاث والدراسات ثالثا، أما الجهات التي تشكل مصادر استقاء موضوعات الإعاقة في الصحافة، فقد جاءت جمعية الأطفال المعاقين أولا، تلتها مؤسسة سلطان بن عبد العزيز آل سعود الخيرية، ثم مركز الأمير سلمان لأبحاث الإعاقة؛ وهذه المؤسسات هي من بين أهم مؤسسات الإعاقة في المملكة، أما المقارنة بين حجم تناول الصحف السعودية لقضايا الإعاقة، فقد أشارت الدراسة إلى أن صحيفة الجزيرة تصدرت باقي الصحف، تلتها الرياض ثم عكاظ.

وتوضح دراسة زانج وهالر (Zhang & Haller, 2013) الصورة الذهنية لذوي الإعاقة عما تقدمه وسائل الإعلام عن مجتمعهم وكيف تؤثر على هوية الإعاقة لديهم، وتكونت عينة الدراسة من ٣٥٩ فردا من ذوي الإعاقة في الولايات المتحد الأمريكية، وأشارت نتائج الدراسة إلى أن التمثيل السلبي لوسائل الاعلام أدى إلى إنكار هوية ذوي الإعاقة، وتقييض الكثير من حقوقهم.

أما دراسة سامسل وبيريبا (Samsel & Perepa, 2013) فقد هدفت إلى التحقق من تأثير الصورة الاعلامية متمثلة في البرامج التليفزيونية والأفلام على وعي المعلمين وأساليبهم التدريسية لذوي الإعاقة، وتكونت عينة الدراسة من ثمان معلمين؛ وأشارت نتائج الدراسة إلى أن الصورة الإعلامية تؤثر على وعي المعلمين والمعرفة العامة لديهم بالإعاقة وحقوق المعاقين، وأنها ليس لها تأثير على تعديل ممارساتهم التدريسية.

وتفيد دراسة هارتلي وآخرون (Hartley, et al, 2016) أن وعي الطلاب الاعلاميين عبر تطبيقات التواصل الالكتروني الإعلامي له تأثيرا كبيرا في تحديد الاتجاهات نحو الإعاقة، حيث تم تصميم برنامج توعوي بحقوق الإعاقة يتضمن إطارا نظريا ومقابلات شخصية لعدد ثمان طلاب إعلاميين بالحرم الجامعي تم بثه من خلال تطبيقات التواصل الإلكتروني الإعلامي، وأشارت نتائج الدراسة إلى أن توعية الطلاب الإعلاميين بالجامعة عبر تطبيقات التواصل الالكتروني بالإعاقة كان له أثرا كبيرا في تحسين الاتجاه نحو الإعاقة.

وفي ضوء ما سبق نستطيع أن نلاحظ أن الإعلام له أهمية كبيرة في التركيز على حقوق الأطفال المعاقين ففي دراسة اتحاد الإذاعة والتليفزيون المصري بينت هذه الدراسة أن وسائل الإعلام لا تركز على مشاكل المعاقين من وجهة نظر المعاقين أنفسهم بشكل كاف، أما دراسة أولان (Olan) وكيم (Kim) فوجدت أن التصوير الايجابي للمعاقين على شاشة التليفزيون يساعد على اكتساب مزيد من الفهم لقضاياهم والتعاطف معهم، في حين أشارت دراسة المقوشي إلى أن التغطيات الصحافية لقضايا الإعاقة

في المملكة العربية السعودية ركزت على قضية علاج المعاقين بالدرجة الاولى والذي تصدر باقي الموضوعات الأخرى. أما هولر (Haller) فقد ركز في دراسته على أن معظم التغطيات الصحفية تعتمد على ثلاث مسائل هي التعديلات البيئية العمرانية، ومكافحة التمييز لشرائح المعاقين، وإتاحة فرص العمل. أما دراسة رانسوم (Ransom) التي أوضحت أن بعض محرري الدوريات يرغبون في تغير مواقف المجتمع عن الإعاقة وتشجيعهم على مراعات حقوقهم. وأوضحت دراسة زانج وهالر (Zhang & Haller, 2013) التمثيل السلبي لوسائل الاعلام أدى إلى إنكار هوية ذوي الإعاقة، وتقييض الكثير من حقوقهم. أما دراسة سامسل وبيريبا (Samsel & Perepa, 2013) فقد أشارت إلى أن الصورة الإعلامية تؤثر على وعي المعلمين بحقوق المعاقين، ولكن ليس لها تأثير على تعديل ممارساتهم التدريسية. أما دراسة هارتلي وآخرون (Hartley, et al, 2016) فقد أشارت أن توعية الطلاب الإعلاميين بالجامعة عبر تطبيقات التواصل الالكتروني بالإعاقة كان له أثرا كبيرا في تحسين الاتجاه نحو الإعاقة.

ورغم أن هذه الدراسات قد ركزت في مجملها على علاقة الإعلام بالمعاق وحقوقه واحتياجاته إلا أنها لم تتناول بشكل مباشر وصريح مدى وعي القائمين والعاملين في الإعلام بحقوق المعاقين والذي كان من المفترض أن يترتب على هذا الوعي تغيير في استراتيجية تناول المؤسسات الإعلامية لقضايا المعاقين وحقوقهم، فقياس مدى وعي الاعلاميين في هذا المجال يوضح لنا الطريق من أين نبدأ في عملية التقدم نحو دمج المعاقين واكتسابهم لحقوقهم التي كفلها الاسلام أولا بالإضافة إلى الانظمة والقوانين المحلية والدولية.

منهج الدراسة

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال مراجعة الأدب النظري المتعلق بحقوق رعاية المعاقين، بالإضافة إلى مراجعة الدراسات السابقة ذات الصلة. وطورت الدراسة استبانة لقياس حقوق رعاية المعاقين لدى العاملين في الإعلام بالمملكة العربية السعودية، ولتحقيق أغراض هذه الدراسة جمعت البيانات، وتم تحليلها، للوصول إلى نتائج تسهم في الإجابة عن أسئلة الدراسة، وتساعد في تقديم مجموعة من التوصيات بالاعتماد على هذه النتائج.

مجتمع الدراسة

تكون مجتمع الدراسة من جميع العاملين في الإعلام من الإعلاميين والإعلاميات الملتحقين بأجهزة الإعلام في المملكة العربية السعودية.

عينة الدراسة

تم اختيار عينة ملائمة من مجتمع الدراسة بلغت (١٥٠) فرداً، وذلك لصعوبة تحديد مجتمع الدراسة إحصائياً، والحاجة إلى اختيار أفراد ذوي علاقة بموضوع الدراسة، ولديهم القابلية على التعاون والتفاعل على أداة الدراسة لا سيما أن موضوع الدراسة يتعلق بالمعاقين نظراً لما يتسم به المجتمع السعودي خصوصاً والعربي عموماً في تقديم البيانات المتعلقة بهذه الفئة، وقد تم توزيع استبانة الدراسة يدوياً والكترونياً على جميع المؤسسات الاعلامية في المدن السعودية بمختلف وسائلها الإذاعة والتلفزيون، والصحف اليومية، اضافة الى الصحف الوطنية أو مكاتبها الرئيسة. هذا وبلغ عدد الاستبانات المستردة (٩٨) استبانة، واستبعدت (١٤) استبانة لعدم صلاحيتها للتحليل، وبذلك أصبح عدد الاستبانات الصالحة للتحليل (٨٤) استبانة، ويبين الجدول (١) خصائص عينة الدراسة.

الجدول (١) الخصائص الديمغرافية لأفراد عينة الدراسة

المتغير	فئات المتغير	العدد	النسبة المئوية
الجنس	ذكر	٥٠	٪٥٩,٥
	أنثى	٣٤	٪٤٠,٥
مكان العمل	صحيفة	٣٤	٪٤٠,٥
	تلفاز	٣١	٪٣٦,٩
	إذاعة	١٩	٪٢٢,٦
سنوات الخدمة	أقل من ١٠ سنوات	٤١	٪٤٨,٨
	١٠ سنوات فأكثر	٤٣	٪٥١,٢
الالتزام بالعمل الاعلامي	متفرغ له	٥٩	٪٧٠,٢
	غير متفرغ	٢٥	٪٢٩,٨

أداة الدراسة

تحقيقاً لهدف الدراسة قام الباحث بتطوير استبانة لقياس الوعي بحقوق رعاية المعاقين، بالاعتماد على الأدب التربوي وخبرة الباحث؛ ومن أهم الدراسات والمراجع التي استعان بها الباحث في تطوير الاستبانة: (نظام رعاية المعوقين في المملكة العربية السعودية،١٤٢١) (المجلس الدولي لسياسة حقوق الإنسان، ٢٠٠٥)، (شمالة،٢٠١٢)، (أبو هاشم، ٢٠١٣) (حماد، ٢٠٠٥)، (قطران،٢٠٠٤)

وتكونت أداة الدراسة من (٣٦) فقرة موزعة على ثلاث مجالات: حقوق الرعاية الصحية وتقيسه الفقرات من (١-١٢)، حقوق الرعاية الاجتماعية وتقيسه الفقرات من (١٣-٢٤)، حقوق الرعاية الثقافية وتقيسه الفقرات من (٢٥-٣٦).

واستخدام مقياس ليكرت الثلاثي، الذي تتدرج الإجابة عليه من درجة واحدة أمام الإجابة (قليلة)، ودرجتين أمام الإجابة (متوسطة)، وثلاث درجات أمام الإجابة (كبيرة)، وبالاستناد إلى قيم

المتوسطات الحسابية فقد تم تقسيم درجة الوعي بحقوق المعاقين إلى ثلاثة مستويات: درجة قليلة إذا تراوح المتوسط الحسابي بين (١-١,٦٧). ودرجة متوسطة إذا تراوح المتوسط الحسابي بين (١,٦٨-٢,٣٤). ودرجة كبيرة إذا تراوح المتوسط الحسابي بين (٢,٣٥-٣,٠٠).

صدق أداة الدراسة

تم عرض استبانة الدراسة على عدد من المتخصصين في المجال التربوي، والتربية الخاصة، إذ بلغ عددهم عشرة محكمين، لمعرفة مدى ملاءمة، وصلاحية الفقرات المستخدمة لقياس الوعي بحقوق رعاية المعاقين، وانتماء هذه الفقرات للمجال الذي وضعت ضمنه، وفي ضوء ملاحظات المحكمين تم تعديل صياغة بعض الفقرات، ولم يتم إضافة أو حذف أي فقرة.

ثبات الأداة

تّم استخراج معامل الاتساق الداخلي لأداة الدراسة باستخدام معادلة كرونباخ-ألفا (Cronbach's alpha) لكل مجال من مجالات حقوق رعاية المعاقين، وكانت قيم معامل الثبات مقبولة، والجدول (٢) يبين ذلك.

الجدول (٢) قيم معامل الثبات لأداة الدراسة

مجالات حقوق الرعاية	عدد الفقرات	معامل الاتساق الداخلي
حقوق الرعاية الصحية	١٢	٠,٨٨٩
حقوق الرعاية الاجتماعية	١٢	٠,٨٩١
حقوق الرعاية الثقافية	١٢	٠,٨٩٢
الأداة ككل	٣٦	٠,٩٥٥

المعالجة الإحصائية

لتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) للإجابة عن أسئلة الدراسة، حيث استخدمت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتبة للإجابة عن السؤال الأول. في حين استخدم اختبار (ت) للعينة المستقلة للإجابة عن السؤال الثاني فيما يتعلق بمتغيرات الجنس، وسنوات الخدمة والالتزام بالعمل الإعلامي، بالإضافة إلى تحليل التباين الأحادي فيما يتعلق بمتغير مكان العمل.

النتائج

أولاً: النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الأول، والذي نّصه " ما درجة الوعي بحقوق المعاقين لدى العاملين في الإعلام بالمملكة العربية السعودية؟

للإجابة عن هذا السؤال تّم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة الوعي بحقوق المعاقين لدى العاملين في الإعلام بالمملكة العربية السعودية على كل مجال من مجالات الوعي بحقوق المعاقين، ويبّين الجدول (٣) ذلك.

الجدول (٣) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتبة ودرجة الوعي بحقوق المعاقين لدى العاملين في الإعلام بالمملكة العربية السعودية مرتبة تنازلياً

الرقم	مجالات حقوق الرعاية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الوعي
٣	حقوق الرعاية الثقافية	1.93	٠.511	١	متوسطة
٢	حقوق الرعاية الاجتماعية	1.93	0.501	١	متوسطة
١	حقوق الرعاية الصحية	1.90	٠.486	٢	متوسطة
	الدرجة الكلية	1.92	٠.461	-	متوسطة

يلاحظ من الجدول (٣) أن درجة الوعي بحقوق المعاقين لدى العاملين في الإعلام بالمملكة العربية السعودية كانت متوسطة، إذ بلغ المتوسط الحسابي (1.92) بانحراف معياري (0.461)، وجاءت مجالات أداة الدراسة جميعها متوسطة، وجاء في الرتبة الأولى مجال حقوق الرعاية الثقافية بمتوسط حسابي (1.93) وانحراف معياري (0.511)، وكذلك مجال حقوق الرعاية الاجتماعية بمتوسط حسابي (1.93) وانحراف معياري (0.501)، وجاء في الرتبة الثانية والأخيرة مجال حقوق الرعاية الصحية بمتوسط حسابي (1.90) وانحراف معياري (0.486). وقد تم تحليل كل مجال من مجلات الوعي بحقوق المعاقين لدى العاملين في الإعلام بالمملكة العربية السعودية، وذلك على النحو الآتي:

الجدول (٤) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة الوعي لكل مجال من مجالات حقوق المعاقين لدى العاملين في الإعلام بالمملكة العربية السعودية مرتبة تنازلياً

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الوعي
١	توفير خدمات صحية توعوية اعلامية للمعاق.	2.02	٠.658	١	متوسطة
١١	تقديم الخدمات الصحية للمعاق على أيدي أطباء متخصصين في مجال الإعاقة.	1.99	٠.784	٢	متوسطة
٢	توفير خدمات صحية عامة مجانية.	1.96	٠.667	٣	متوسطة
٧	توفر أجهزة تعويضية لتأهيل المعاقين.	1.95	٠.743	٤	متوسطة
١٠	مراعاة رأي المعاق واختياراته وقراراته فيما يقدم له من خدمات صحية.	1.95	٠.743	٤	متوسطة
٥	توفر خدمات صحية ذات جودة عالية مشابهة أو تزيد لما يقدم للعاديين.	1.93	٠.741	٥	متوسطة
١٢	توفير خدمات صحية في أماكن العمل والدراسة التي يتواجد فيها المعاق.	1.92	٠.748	٦	متوسطة
٦	توفر خدمات الكشف والتدخل المبكر.	1.90	٠.738	٧	متوسطة
٩	تأمين المعاقين تأميناً صحياً مشابهاً لما يقدم للعاديين.	1.87	٠.757	٨	متوسطة
٨	مراعاة المعايير الأخلاقية العالمية فيما يقدم للمعاق من خدمات صحية.	1.83	٠.758	٩	متوسطة
٤	توفير أماكن صحية قريبة من مكان سكن المعاق.	1.80	٠.690	١٠	متوسطة
٣	توفير رعاية جنسية وإنجابية.	1.68	٠.643	١١	متوسطة
	حقوق الرعاية الصحية	1.90	٠.486	–	متوسطة
٢٢	توفر خدمات اجتماعية تساعد المعاق على الزواج وتكوين أسرة.	2.12	٠.767	١	متوسطة
١٣	توفير خدمات اجتماعية توعوية إعلامية مناسبة للمعاق.	2.06	٠.717	٢	متوسطة
٢٠	توفير خدمات الضمان الاجتماعي وخدمات الشيخوخة.	1.96	٠.798	٣	متوسطة
٢٣	تقديم برامج إعلامية تركز على القضايا المعيشية اليومية للمعاق.	1.96	٠.798	٣	متوسطة
١٧	ضمان عدالة الأجور وعدد ساعات العمل للمعاق.	1.95	٠.727	٤	متوسطة
١٦	توفير أنشطة اجتماعية للمعاق في ميدان العمل أو الدراسة.	1.94	٠.717	٥	متوسطة
١٤	توفير خدمات اجتماعية نفسية عياديه للمعاق	1.90	٠.688	٦	متوسطة
٢٤	تفعيل الخدمات الاجتماعية المقدمة للمعاق التي نصها القانون والدستور الرسمي.	1.90	٠.786	٦	متوسطة
٢١	تهيئة وسائل النقل والمباني والأماكن العامة لحركة المعاق.	1.87	0.788	٧	متوسطة
١٨	تحديد نسبة التشغيل الإلزامي للمعاق.	1.86	٠.697	٨	متوسطة
١٥	توفير أنشطة اجتماعية يومية يسهل على المعاق المشاركة فيها.	1.82	٠.667	٩	متوسطة
١٩	تعزيز فرص التقدم الوظيفي للمعاق في سوق العمل.	1.81	٠.752	١٠	متوسطة
	حقوق الرعاية الاجتماعية	1.93	0.501	–	متوسطة
٢٥	توفير خدمات ثقافية توعوية اعلامية للمعاق.	2.05	٠.727	١	متوسطة
٣٢	محاربة التعصب أو التحيز ضد المعاق.	2.04	٠.743	٢	متوسطة
٢٦	إشراك المعاق في الأنشطة الثقافية والترفيهية.	2.04	٠.735	٢	متوسطة
٣٠	إتاحة الفرصة للمعاق للتواصل والتعبير عن الذات.	1.95	٠.727	٣	متوسطة

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الوعي
٣١	ضمان حقوق الملكية الفكرية لما ينتجه المعاق علميا وأدبيا.	1.94	٠.766	٤	متوسطة
٣٤	نشر المعرفة المتعلقة بحقوق المعاق والدفاع عنها.	1.94	٠.766	٤	متوسطة
٣٥	توفير كوادر بشرية مؤهلة لتسهيل استفادة المعاق من الأنشطة الثقافية.	1.94	٠.782	٤	متوسطة
٣٣	توفير برامج إعلامية بحقوق المعاق الثقافية.	1.88	٠.751	٥	متوسطة
٢٧	توفير خدمات ثقافية تظهر القدرات المختلفة للمعاق.	1.86	٠.679	٦	متوسطة
٢٩	تفعيل دور المعاق في الأنشطة الثقافية.	1.86	٠.763	٦	متوسطة
٣٦	مراعاة المراحل العمرية المختلفة للمعاق فيما يقدم من أنشطة ثقافية.	1.85	٠.829	٧	متوسطة
٢٨	عرض التجارب الثقافية للمعاق.	1.79	٠.793	٨	متوسطة
	حقوق الرعاية الثقافية	1.93	٠.511	-	متوسطة

يلاحظ من الجدول (٤) أن درجة الوعي بحقوق المعاقين الصحية لدى العاملين في الإعلام بالمملكة العربية السعودية كانت متوسطة، وكانت أعلى درجة وعي لدى العاملين متعلقة بالعبارة رقم (١) "توفير خدمات صحية توعوية اعلامية للمعاق" بمتوسط حسابي (2.02) وانحراف معياري (٠.658)، في حين كانت أدنى درجة وعي متعلقة بالعبارة رقم (٣) "توفير رعاية جنسية وإنجابية" بمتوسط حسابي (1.68)، وانحراف معياري (٠.643).

ويبين الجدول كذلك أن درجة الوعي بحقوق المعاقين الاجتماعية لدى العاملين في الإعلام بالمملكة العربية السعودية كانت متوسطة، وكانت أعلى درجة وعي لدى العاملين متعلقة بالعبارة رقم (٢٢) "توفر خدمات اجتماعية تساعد المعاق على الزواج وتكوين أسرة" بمتوسط حسابي (2.12) وانحراف معياري (٠.767)، في حين كانت أدنى درجة وعي متعلقة بالعبارة رقم (١٩) " تعزيز فرص التقدم الوظيفي للمعاق في سوق العمل" بمتوسط حسابي (1.81) وانحراف معياري (٠.752).

ويظهر الجدول أيضاً أن درجة الوعي بحقوق المعاقين الثقافية لدى العاملين في الإعلام بالمملكة العربية السعودية كانت متوسطة، وكانت أعلى درجة وعي لدى العاملين متعلقة بالعبارة رقم (٢٥) "توفير خدمات ثقافية توعوية اعلامية للمعاق " بمتوسط حسابي (2.05) وانحراف معياري (٠.727)، في حين كانت أدنى درجة وعي متعلقة بالعبارة رقم (٢٨) "عرض التجارب الثقافية للمعاق " بمتوسط حسابي (1.79) وانحراف معياري (٠.793).

ثانياً: النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الثاني، والذي نّصه "هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (α=٠,٠٥) في درجة الوعي بحقوق المعاقين لدى الإعلاميين في المملكة العربية السعودية تعزى لمتغيرات الجنس، ومكان العمل، وسنوات الخدمة والالتزام بالعمل الاعلامي؟

للإجابة عن هذا السؤال، تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار (ت) للعينات المستقلة (Independent Sample T-test)، للكشف عن الفروق في درجة الوعي بحقوق المعاقين لدى الإعلاميين في المملكة العربية السعودية تعزى لمتغيرات الجنس، وسنوات الخدمة والالتزام بالعمل الاعلامي، ويبين الجدول (٥) ذلك.

الجدول (٥) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ونتائج اختبار (ت) للفروق في درجة الوعي بحقوق المعاقين لدى الإعلاميين في المملكة العربية السعودية تعزى لمتغيرات الجنس، وسنوات الخدمة والالتزام بالعمل الاعلامي

المتغير	الفئات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ت	درجات الحرية	مستوى الدلالة
الجنس	ذكر	1.99	٠.518	١,٧٨٣	82	٠.078
	أنثى	1.81	٠.340			
سنوات الخدمة	أقل من ١٠ سنوات	1.85	٠.450	١.375	82	٠.173
	١٠ سنوات فأكثر	1.99	٠.466			
الالتزام بالعمل الاعلامي	متفرغ له	1.93	٠.510	٠.263	82	٠.793
	غير متفرغ	1.90	٠.321			

يلاحظ من الجدول (٥) أن جميع قيم (ت) المحسوبة ولكل المجالات كانت غير دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (٠,٠٥)، مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (α=٠,٠٥) في درجة الوعي بحقوق المعاقين لدى الإعلاميين في المملكة العربية السعودية تعزى لمتغيرات الجنس، وسنوات الخدمة والالتزام بالعمل الاعلامي.

هذا، وفيما يتعلق بوجود فروق في الوعي بحقوق المعاقين لدى الإعلاميين في المملكة العربية السعودية تعزى لمتغير مكان العمل، فقد تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وتحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA)، ويبين الجدول (٦) ذلك.

الجدول (٦) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ونتائج تحليل التباين للفروق في درجة الوعي بحقوق المعاقين لدى الإعلاميين في المملكة العربية السعودية تعزى لمتغير مكان العمل

مكان العمل	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	ف	مستوى الدلالة
صحيفة	2.06	٠.546	بين المجموعات	1.169	2	٠.585	٢.882	٠.062
تلفاز	1.80	٠.377	داخل المجموعات	16.432	81	٠.203		

إذاعة	1.86	.358	المجموع	17.601	83			

يلاحظ من الجدول (٦) أن قيمة (ف) غير دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (٠,٠٥)، مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (α=٠,٠٥) في درجة الوعي بحقوق المعاقين لدى الإعلاميين في المملكة العربية السعودية تعزى لمتغير مكان العمل.

وبناءً على ذلك فإنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (α=٠,٠٥) في درجة الوعي بحقوق المعاقين لدى الإعلاميين في المملكة العربية السعودية تعزى لمتغيرات الجنس، ومكان العمل، وسنوات الخدمة والالتزام بالعمل الاعلامي.

مناقشة النتائج

تعد هذه الدراسة – حسب معرفة الباحث –الدراسة الاولى في المملكة العربية السعودية والوطن العربي، والتي بحثت في مدى الوعي بحقوق المعاقين لدى العاملين في الإعلام في المملكة العربية السعودية.

وقد اظهرت النتائج المتعلقة بالسؤال الأول للدراسة أن درجة الوعي بحقوق المعاقين لدى العاملين في الإعلام بالمملكة العربية السعودية كانت متوسطة، ودرجة الوعي المتوسطة مقبولة وهي تعطي مؤشرا ايجابيا عن مدى وعي الاعلاميين؛ وقد تعود درجة الوعي هذه للحراك الاعلامي الكبير الذي تقوم عليه المملكة وما يعقد من مؤتمرات ولقاءات علمية وطبية متخصصة يشارك فيه الاعلاميون بفعالية.

وجاء في الرتبة الأولى مجال حقوق الرعاية الثقافية، وفي الرتبة الثانية جاء مجال حقوق الرعاية الاجتماعية، وجاء في الرتبة الثالثة والأخيرة مجال حقوق الرعاية الصحية، وهذا يعود إلى إن المشاركة الاعلامية في الجانب الثقافي هي الاقرب إلى توجهات الاعلاميين بسبب الاهتمامات المتناغمة مع طبيعة العمل، اما بالنسبة للجانب الاجتماعي فقد يعود للمشاركة الاجتماعية الفعالة في المحافل الاجتماعية وحضورهم كضيوف شرف في مناسبات تهم المعاقين واطلاعهم عن كثب على اوضاعهم، أما المجال الاخير في الترتيب وهو حقوق الرعاية الصحية فقد يكون وعي الاعلاميين فيه أقل من الجوانب السابقة بسبب عدم تخصّصية الاعلاميين وعدم فهمهم لبعض المشاكل الصحية التي تواجه المعاقين في حياتهم، بالإضافة إلى أن هذا الجانب لم يتم التركيز عليه والترويج له بشكل كاف من قبل المهتمين بالإعاقة.

ولقد كانت أعلى درجة وعي لدى العاملين في مجال حقوق الرعاية الصحية متعلقة بالعبارة رقم (١) "توفير خدمات صحية توعوية اعلامية للمعاق" في حين كانت أدنى درجة وعي متعلقة بالعبارة رقم (٣) "توفير رعاية جنسية وإنجابية " وهذا منطقي لأن توفير الخدمات الصحية عادة يتم الاعلان عنها وتداولها اعلاميا، في حين أن توفير رعاية جنسية وإنجابية للمعاقين قد لا يكون حتى المتخصصين في التربية الخاصة على اطلاع كاف عليه فكيف بالإعلاميين.

أما أعلى درجة وعي لدى العاملين مجال حقوق الرعاية الاجتماعية متعلقة بالعبارة رقم (٢٢) "توفر خدمات اجتماعية تساعد المعاق على الزواج وتكوين أسرة " في حين كانت أدنى درجة وعي

متعلقة بالعبارة رقم (١٩) " تعزيز فرص التقدم الوظيفي للمعاق في سوق العمل ". وهذا يعود إلى اهتمام المملكة بمؤسسة الزواج ودمج المعاق بالمجتمع، في حين أن فرص التقدم الوظيفي للمعاق في سوق العمل لم تزل بعد بحاجة إلى المزيد من الاهتمام وتفعيل القوانين على أرض الواقع.

وكانت أعلى درجة وعي لدى العاملين مجال حقوق الرعاية الثقافية متعلقة بالعبارة رقم (٢٥) " توفير خدمات ثقافية توعوية إعلامية للمعاق " في حين كانت أدنى درجة وعي متعلقة بالعبارة رقم (٢٨) "عرض التجارب الثقافية للمعاق ". وهذا يعود لنفس الاسباب السابقة بأن الخدمات التوعوية يتم تداولها ونشرها في وسائل الاعلام بشكل متكرر، أما عرض التجارب الثقافية للمعاق فنادرا ما يتم التركيز على نماذج في هذا الشأن، واصبحت النماذج التي يتم التركيز عليها مكررة ولا تتناول شرائح مختلفة من المعاقين.

وتتفق النتائج السابقة مع ما أشار إليه (الخميس، صلوي، ٢٠٠٧) نقلا عن (Levine,1998) بوجود بعض المشاكل التي تواجهها التغطية الإعلامية لقضايا الإعاقة؛ كمشكلة النقص في مصادر المعلومات التي تتحدث باسم حقوق المعاقين مثلا، فالمراسلون والاعلاميون في الغالب يطلبون المعلومات من مقدمي الخدمات أو من المنظمات الوطنية التي تدار من قبل أشخاص لا يعانون من الإعاقة، ونادرا ما يرجعون إلى استشارة الخبراء الذين يعانون من الإعاقة، وهذا الأسلوب المتبع من الصحفيين والإعلاميين لا يؤدي إلى عدم الدقة ودعم النظرة السلبية فحسب؛ لكنه أيضا يسلب جماهير وسائل الإعلام بعدا مهما في النظر إلى المعاقين وكأنهم غير قادرين على التعبير عن أنفسهم, وكذلك تتفق مع ما توصلت إليه دراسة اتحاد الاذاعة والتليفزيون المصري (١٩٩٣) والتي هدفت إلى تقييم برامج المعاقين بالإذاعة والتلفزيون من وجهة نظر المعاقين بأن نسبة ٦٨ % من افراد العينة تقول أن البرامج التليفزيونية لا تتعرض لمشاكلهم، وأن البرامج المخصصة لهم إن وجدت لا تتناول المشاكل الفعلية والحقيقية لهم بنسبة ٤٦,٥٪ من أفراد العينة، كما أظهرت الدراسة ايضا عدم رضا المشرفين على المعاقين في معالجة البرامج في الإذاعة، والتلفزيون لمشاكل الإعاقة، وحددوا عدداً من المشكلات التي يجب التركيز عليها، مثل: التعليم، العمل، المواصلات، سوء معاملة المعاق، وضرورة وجود استثناءات له. وكذلك مع ما أشارت إليه نتائج دراسة أولان وكيم (Olan & Kim,1994) ودراسة (المقوشي،١٩٩٦) ودراسة هولر (Haller,1998) حيث إن مستوى الوعي الاعلامي بقضايا الإعاقة وحقوق المعاقين له دور كبير في زيادة وعي المجتمع بحقوق هذه الفئة وكذلك التعرف على مشكلاتهم المختلفة والمساعدة على حلها.

كما أظهرت نتائج التحليل المتعلقة بالسؤال الثاني للدراسة بأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (α=٠,٠٥) في درجة الوعي بحقوق المعاقين لدى الإعلاميين في المملكة العربية السعودية تعزى لمتغيرات الجنس (ذكر – أنثى)، وسنوات الخدمة (أقل من ١٠ سنوات –١٠ سنوات فأكثر)، والالتزام بالعمل الاعلامي (متفرغ له – غير متفرغ)، ومكان العمل (صحافة – تليقزيون – إذاعة).

وهذا يشير إلى تقارب درجة الوعي بحقوق الاشخاص المعاقين لدى العاملين بوسائل الاعلام بمختلف فئاتهم أو شرائحهم أو مكان العمل وطبيعته وكذلك عدد سنوات خبرة العمل, وتتفق هذه النتائج مع ما أشارت إليه نتائج بعض الدراسات السابقة مثل دراسة ليفين (Levine,1998) ودراسة (المقوشي،١٩٩٦) ودراسة هولر (Haller,1998) ويأتي في هذا السياق نتائج دراسة هارتلي وآخرون (Hartley, et al, 2016) إن وعي الطلاب الاعلاميين عبر تطبيقات التواصل الالكتروني الاعلامي له تأثيراً كبيراً في تحديد الاتجاهات نحو الإعاقة, ونتائج دراسة سامسل وبيريبا (Samsel & Perepa, 2013) والتي أشارت نتائجها إلى أن الصورة الاعلامية تؤثر على وعي وفهم المعلمين والمعرفة العامة لديهم بالإعاقة وحقوقهم وأنها ليس لها تأثير على ممارساتهم التدريسية, وكذلك نتائج دراسة زانج وهالر (Zhang & Haller, 2013) حيث أشارت نتائجها إلى أن التمثيل السلبي لوسائل الاعلام أدى إلى إنكار هوية ذوي الإعاقة، وتقييض الكثير من حقوقهم.

وقد يعود ذلك إلى أن الحصول على المعلومات والأخبار فيما يتعلق بالمعاقين أصبح بمتناول الجميع وهو متوفر حتى للمواطن العادي، فالمؤسسات الإعلامية والدعائية والاجتماعية في المملكة العربية السعودية نشطة في هذا المجال وتصل لكل فرد على أرض المملكة وإن كنا نحتاج إلى المزيد من التركيز حتى نرتقي بوعي المواطن والإعلامي على حد سواء إلى أعلى درجات الاهتمام.

التوصيات

توكد هذه الدراسة على:

١. ضرورة أن تكون حقوق المعاقين في المؤسسات الإعلامية المحلية على رأس أولوياتها اليومية وليس حدثا موسميا شكليا.
٢. عقد لقاءات متكررة للعاملين في مجال الإعلام والإعاقة لتبادل الأفكار حول كل ما هو جديد في مجال الإعاقة وتأهيل المجتمع لتقبل المعاق ودمجه.
٣. تطوير الصورة الايجابية للمعاقين وتقليص الصورة السلبية من خلال اهمية تناول وسائل الإعلام لحقوق المعاقين من منطلق أعم وهو منطلق حقوق الإنسان.
٤. حث باحثين آخرين إلى دراسة حقوق المعاقين ومدى الوعي بها في مؤسسات أخرى وإعداد أبحاث تتناول تنمية مفاهيم ومعلومات وتعميمات واتجاهات وقيم أفراد المجتمع نحو المعاقين.
٥. إعداد دليل إرشادي لتنمية وعي الإعلاميين بحقوق ذوي الإعاقة يتضمن في محتواه الاتفاقيات والقوانين والتشريعات الدولية والمحلية الخاصة بحقوقهم مثل (اتفاقية الامم المتحدة لحقوق الاشخاص ذوي

الإعاقة،٢٠٠٦، لائحة حقوق الطلبة ذوي الإعاقة بمؤسسات التعليم العالي في دول الخليج،٢٠١٤، نظام رعاية المعوقين في المملكة العربية السعودية).

المراجع

أبو شمالة، فرج (٢٠١٢). درجة الوعي بحقوق الإنسان لدى طلبة مدارس مرحلة التعليم الأساسي في وكالة الغوث الدولية بمحافظات غزة. *مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية*، (٢٠) ٢, ٢٢٥-٢٧٠.

أبو هاشم، هبة (٢٠١٣). *مستوى الوعي بحقوق الإنسان وعلاقته بكل من الثقة بالنفس والتوكيدية لدى طلبة الصف التاسع بغزة*. قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في علم النفس-كلية التربية-جامعة الأزهر، غزة، فلسطين.

اتحاد الاذاعة والتلفزيون (١٩٩٣). *بحث تقيم برامج المعوقين بالإذاعة والتلفزيون*. اتحاد الاذاعة والتلفزيون القاهرة.

أحمد، السيد علي (٢٠٠٦). دور وسائل الاعلام في تغيير اتجاهات افراد المجتمع نحو المعاقين. *مجلة الاكاديمية العربية للتربية الخاصة*، العدد التاسع، الرياض، السعودية.

أحمد، سلام سيد (١٩٩٢). *تنمية الوعي العلمي*. مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض.

بدر، أحمد (١٩٨٢). *الاتصال بالجماهير بين الإعلام والدعاية والتنمية*. ط١، الكويت، الكويت.

الحسن، إحسان محمد (١٩٩٨). *تأثير الغزو الثقافي على سلوك الشباب العربي*، أكاديمية نايف العربية للعلوم الإنسانية، الرياض، السعودية.

حماد، شريف (٢٠٠٥). *مدى معرفة طلاب الجامعة لحقوق الإنسان وحرياته في الشريعة الإسلامية*، مؤتمر حقوق الإنسان في الوطن العربي، جامعة مؤتة، كلية العلوم الاجتماعية، الاردن.

الخميس، حمود وصلوي، عبد الحافظ (٢٠٠٧). *احتياجات المعاقين الإعلامية ومدى إشباع وسائل الإعلام لها*. ورقة عمل مقدمة في الملتقى السابع للجمعية الخليجية للإعاقة"الإعلام والإعاقة-علاقة تفاعلية ومسؤولية متبادلة، مملكة البحرين.

الساداتي، سيد محمد (١٤١٨). *وظيفة الإخبار في سورة الأنعام*. الطبعة الرابعة، دار اشبيليا، الرياض.

القحص، خالد (٢٠٠٧). *استعراض وتقييم واقع وسائل الإعلام ودورها في خدمة قضايا الأشخاص المعاقين*. ورقة مقدمة إلى الملتقى السابع للجمعية الخليجية للإعاقة لدول مجلس التعاون بدول الخليج العربية بالتعاون مع المؤسسة الوطنية لخدمات المعاقين بعنوان "الإعلام والإعاقة: علاقة تفاعلية ومسئولية متبادلة "للفترة من ٨-٦ مارس، مملكة البحرين.

القرني، على (٢٠٠٧). *اتجاهات الإعلاميين السعوديين نحو ذوي الاحتياجات الخاصة*. ورقة عمل مقدمة في الملتقى السابع للجمعية الخليجية للإعاقة"الإعلام والإعاقة-علاقة تفاعلية ومسؤولية متبادلة"، مملكة البحرين.١-٤٢

قطران، حاتم (٢٠٠٤). *دليل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية*. المعهد العربي لحقوق الإنسان، تونس.

المجلس الدولي لسياسة حقوق الإنسان (٢٠٠٥). *تقييم فعالية المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان*. فيرسوا، سويسرا.

المقوشي، عبدالعزيز بن علي (٢٠٠٠). *قضايا الإعاقة في الصحافة السعودية*. مركز الأمير سلمان لأبحاث الإعاقة، الرياض، السعودية.

نظام رعاية المعوقين في المملكة العربية السعودية (١٤٢١). صدر بموجب المرسوم الملكي رقم (م٣٧) وتاريخ ١٤٢١/٩/٢٣هـ القاضي بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم 224 وتاريخ ١٤٢١/٩/١٥ هـ.

Bickenbach J (2012). Ethics, disability, and the International Classification of Functioning. Disability and Health. *Am J Phys Med Rehabil*: S163-167.

Canadian Teachers' Federation. (2012). "Canadian Defenders for Human Rights Education Initiative Aims to Spark Social Action." News Release. *Https:// Www.Ctf-Fce.Ca/Newsroom/News. Aspx? Newsid= 1983985774 &Lang=En.*

Escobar-Chaves, S. L., & Anderson, C. A. (2008). *Media and Risky Behaviors*. Future Child.

Hartley, M. T., Mapes, A. C., Taylor, A., & Bourgeois, P. J. (2016). Digital Media Education and Advocacy: Addressing Attitudes toward Disability on College Campuses. *Journal of Postsecondary Education & Disability*, 29(3), 239-247.

Karen, R. (1997). *"But Where Me in It? Disability Broadcasting and the Audience "In Media*. Culture and Society.

Khoshgooyanfard, A. (2011). How People Think About a Tv Program: A Q-Methodology Approach. *The Qualitative Report*, 16(2), 482-493.

Lucas, A. G. (2009). *Teaching About Human Rights in the Elementary Classroom Using the Book a Life Like Mine: How Children Live Around the World*. Social Studies.

Olan F. and Kim A. (1994). "Reactions to People with Disabilities: Personal Contact versus Viewing of Specific Media Portrayals. *Journal of Mass Communication Quarterly*, 31(4), 146-168.

Rangita, A. (2008). *Disability Rights, Gender, And Development A Resource Tool for Action*. Un Crpd/ Desa, Unfpa, Wellesley Centers for Women.

Rao, K. (2010). *Media Education*. New Delhi: A P.H Publishing Corporation.

SAMSEL, M., & PEREPA, P. (2013). The impact of media representation of disabilities on teachers' perceptions. *Support for Learning*, 28(4), 138-145.

Standing Senate Committee on Human Rights (2012). Cyber Bullying Hurts: Respect for Rights in the Digital Age.*Http://Www.Parl.Gc.Ca/Content/Sen/Committee/411/Ridr/Dpk/01dec12/Reports-E.Htm.1-11-2014 14:35*

Zhang, L., & Haller, B. (2013). Consuming Image: How Mass Media Impact the Identity of People with Disabilities. *Communication Quarterly*, 61(3), 319-334.